دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثرة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

THE ROLE OF LOCAL GROUPS IN SUPPORTING LOCAL INVESTMENT, CREATING WEALTH AND ACTIVATING LOCAL DEVELOPMENT IN ALGERIA

عبدالسلام عبداللاوي [1] أمال بوبكر [2]

[1]جامعة خميس مليانة (الجزائر)

[2]جامعة خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2020/01/17 تاريخ القبول: 2020/01/22 تاريخ النشر: 2020/01/25

ملخص:

تشكل التنمية المحلية تحديا كبيرا للجماعات المحلية، خاصة منها الفقيرة والنائية، ففي هذا الإطار تسعى الجزائر لإيجاد آليات تمكن من خلق الثروة وإحداث التنمية عبر تشجيع الإستثمار المحلي، من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تشغيل الشباب وفق برامج ومشاريع إنتاجية ممولة، فبالرغم من كل هذه الإجراءات والتحفيزات التي إتخذتها الجزائر لتفعيل النشاط المقاولاتي وتشجيع الإستثمار المحلي قصد تحقيق التنمية المحلية، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب و تبقى نتائجها متواضعة لا ترقى لتحقيق الثروة المحلية وفق ماهو مخطط له، هذا ما يضعها أمام تحديات جمّة للخروج من الاقتصاد الريعي الذي أصبح مهددا لإستقرار أداء الجماعات المحلية في ظل إنخفاض أسعار البترول

ففي هذه الورقة البحثية يتم تقييم واقع الإستثمار المحلي في الجزائر ودور الجماعات المحلية فيه من جهة، ومن جهة أخرى تحليل إحصائيات ومعلومات عن دور الإستثمار المحلي في خلق الثروة وتفعيل التنمية المحلية بالتركيز على بعض المؤشرات الإقتصادية،

الكلمات المفاتيح: كلمات مفتاحية: الجماعات المحلية، الإستثمار المحلي، خلق الثروة، التنمية المحلية.

تصنيف JEL : O11, R53, R58

Abstract:

Local development is a major challenge for local communities, especially the poor and remote. In this context, Algeria seeks to find mechanisms to create wealth and create development by encouraging local investment, through the support of small and medium enterprises, despite all these measures and incentives taken by Algeria to activate entrepreneurship activity. Encouraging domestic investment in order to achieve local development, but it has not yet reached the required level, which poses challenges to get out of the rentier economy, which is threatened to stabilize the performance of loca lcommunities in the light of low oil prices. In this paper, the situation of local investment in Algeria and the role of local communities is assessed on the one hand

Keywords : local communities, local investment, wealth creation, local development

Jel Classification Codes : O11, R53, R58

*المؤلف المرسل: عبدالسلام عبداللاوي، الاميل: a.abdellaoui@univ-dbkm.dz

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

مقدمة :

تشكل التنتمية المحلية الهدف المنشود للدولة الجزائرية، لذى تسعى جاهدة لدعم الجماعات المحلية، بهدف توفير الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين. فالتنمية المحلية كانت ولازالت في مقدمة أهداف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، والمتتبع للمسار التنموي الجزائري يلاحظ أنه مر بعدة تغيرات وتحولات كانت كلها تهدف لتحسين مستوى العيش وتحقيق الرفاهية عبر تكريس العدالة الإجتماعية، وبما أن المعضلة التنموية كانت في تذبذب التمويل والإعتماد على الإيرادات الريعية، فقد سعت الجزائر إلى إعادة النظر في تمويل الجماعات المحلية، من خلال دعم الإستثمار المحلي بخلق مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة، في مجالات شتى صناعية وحرفية وزراعية ومقاولاتية وحتى سياحية، تستوعب الشباب وتخلق الثروة والتنوع في المنتجات وتخرجها من الإعتماد على المصدر الريعي الذي أضعف دور الجماعات المحلية في تلبية متطلبات المجتمع المتزايدة،

أهمية الدراسة: من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية التنموي و مواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة وتحقيق التنمية المحلية إعتمدت الجزائر على تشجيع الأفراد على الإستثمار المحلي وإنشاء مؤسساتهم الإنتاجية والخدمية الخاصة، وخلق الثروة المحلية، من هنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في تقييم واقع وأثر هذه السياسة على تحقيق التنمية المحلية، والمساهمة في خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة واقع الإستثمار المحلي في الجزائر، ومدى مساهمته في تجسيد وتعزيـز التنمية المحلية التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال أدوار الجماعات المحلية، وتسليط الضوء على قدرات الإستثمار المحلي الخاص في خلق الثروة المحلية، ومعرفة مدى مساهمته في رفع المؤشرات الاقتصادية للجزائر قصد تحقيق التنمية، مع التطرق والوقوف على أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الإستثمار والتنمية.

إشكالية الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الجماعات المحلية في دعم الإستثمار المحلي و تحقيق التنمية المحلية؟

تمت معالجة إشكالية البحث من خلال دراسة المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: مفهوم الإستثمار المحلي والتنمية المحلية.

المحور الثاني: دور الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمار المحلي.

المحور الثالث: أثر الإستثمار المحلي في خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية.

المحور الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه الإستثمار المحلي في الجزائر.

1. المحور الأول: مفهوم الإستثمار المحلي والتنمية المحلية:

بداية يشير مفهوم الإستثمار في اللغة العربية إلى الإثمار أي العمل في الشيئ المنتج بقصد إثماره وزيادة إنتاجه، أما إصطلاحا فيعتبر الاستثمار مصطلحاً اقتصادياً حديث النشأة، يشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع والمجتمع ويؤثر إيجاباً على التنمية[1].

1.1 الإستثمار المحلي: أما الإستثمار المحلي فهو تنشيط رؤوس الأموال في مشاريع محلية مثل دعم المقاولاتية بإنجاز مشروعات شق الطرق ومشروعات تزويد الساكنة بالمياه والصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعنى بالنشاط الاقتصادي كإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والخدمية كالإسكان والصحة والتعليم والسياحة، ويمكن تعريفة أيضا علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة[2]

2.1 أهمية وأهداف الإستثمار المحلي: يهدف الاستثمار إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي، وبالتالي خلق الحركية الإقتصادية المحلية من توزيع وشحن ونقل وتحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية، هذا إضافة إلى فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة، وإمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيّن والإداريّن من شتى التخصصات، كما يعمل على إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم، ومن الممكن فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات[3].

3.1. مجالات الإستثمار المحلي: يتنوع الإستثمار المحلي بحسب المجال الذي ينشط فيه فهناك :

– المجال الزراعي والفلاحي: بحيث يتم الإستثمار في هذا المجال عبر دعم تربية المواشي والأبقار، ومستودعات تربية الدواجن، وأحواض تربية الأسماك، إضافة إلى دعم إستصلاح الأراضي، ومراقبة الإنتاج الزراعي

– المجال الصناعي والحرفي: حيث يتمك فيه دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة مثل ورشات النجارة والألمنيوم وتحويل البلاستيك، ودعم النشاطات الحرفية كالميكانيك والسباكة والبناء وغيرها من الحرف المنتجة للثروة المحلية

– المجال الخدمي: وفيه يتم دعم المقاولاتية ودعم المؤسسات التي تعنى بالسياحة والتعليم الإضافي وغيرها من النشاطات الخدمية[4]

4.1. مفهوم التنمية المحلية: هي مجموعة من النشاطات والجهود الهادفة للإنتقال من وضع معيشي تقليدي للساكنة المحلية لوضع أحسن منه، بتوفير سبل العيش الكريم من ماء وكهرباء وغاز وطرقات ومدارس ومستوصفات وغيرها من ضروريات العيش الكريم، كما تعرف بأنها القيام بمجموعة من النشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي. وتعرف أيضاً بأنها: نشاطات تهدف لدعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها[5].

وهي أيضا مجموعة من النشاطات والعمليات الوظيفية، التي تهدف إلى النهوض بكافة المجالات الخاصة بالمجتمع المحلي، وتعرف أيضاً، بأنها: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم المحلي، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها.

مما يدفع بالإستنتاج المفيد إلى أن التنمية عملية مخططة وهادفة تسعى لتتطوير المجتمعات المحلية في كل المجالات الحياتية، وهي من صلب إهتمام السلطات المحلية الوصية على الإقليم، كما أنه يمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص دعم عمليات التنمية كشركاء للسلطة المحلية.

1.2.عناصر التنمية المحلية : تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات والعناصر الرئيسية، وهي:

– المواطنين أو الأفراد: يساهم الأفراد بشكل كبير في دعم وتحقيق التنمية المحلية عبر العمل التطوعي التضامني، خاصة في دورهم كمجتمع مدني فعال. – الهيئات والمؤسسات المحلية: هي مجموعة من المنظمات المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

– الإقليم: هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

– القطاع الخاص: يعتبر الكثير من المفكرين أن الدور الجديد للقطاع الخاص هو دعم التنمية المحلية عبر سياسة تحفيزية من قبل السلطات المحلية، حيث يمكن للشركات والمصانع وحتى التجار الكبار تمويل حملات الخدمة العامة وتحسين المحيط، أو دعم الطبقات الهشة وفق برامج العمل الخيري التطوعي خاصة في المناسبا الدينية والوطنية كالدخول المدرسي، أو دعم جهود البلديات في الشق الإجتماعي بالتكفل ببعض مستلزمات ذوي الإحتياجات الخاصة، كما يمكن للقطاع الخاص دعم البلديات حتى في بعض إنشاء

بعض الهياكل القاعدية المحلية كالطرق البلدية الجسور الصغيرة وفك العزلة عن المناطق النائية وغيرها من المشاريع التنموية التي تنعكس على القطاع الخاص

2.2.خصائص التنمية المحلية: تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، وهي:

– تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة: إذ إنها تشمل كافة مكونات وأفراد المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ التنمية هي نشاط أو عملية فعلية، أي نشاط حركي يتكون من عدد من الممارسات، ويهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف قريبة وبعيدة الأمد على كافة الأصعد

– تعمل على تطوير المجتمع (تطويرية) : إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع، فتعتبر التنمية المحلية بهذا الشكل عملية تطويرية أي أنّها شكل من أشكال التقدم والعصريّة، التي تهدف إلى محاربة كافّة الموروثات الاجتماعيّة التي تقف عائقاً في وجه التقدّم البشريّ هي عمليّة تطويريّة أيضا لكونها تُركز بشكل مباشر على محاربة الفقر، والجوع، والجهل، وتدنّي مستوى الخدمات المختلفة، بما في ذلك الخدمات الصّحية، لذلك تسعى بصورة مباشرة إلى رفع مستوى الدخل والأجور، وتحسين مستوى التعليم، واستخدام الأساليب الحديثة للنهوض بهذه العملية، والبحث عن مصادر جديدة للغذاء، وحلّ مشاكل نقص الماء، وتحقيق مستوى مناسب من الأمن والأمان.

– تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد المادية والبشرية في الإقليم المحلي: إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

– الشمول التنمية المحلية عملية شاملة، أي أنّها تشمل كافّة القطاعات العامة والخاصة في المجتمع، وتستهدف الموارد الماديّة والبشرية، وتتطرّق إلى كافة المجالات الإدارية، والتنظيميّة، والاقتصادية، والإجتماعية وحتى السياسية وغيرها في الإقليم المحلي.

– التشابك: التنمية المحلية متشابكة، أي أنّها متداخلة مع كافة الظروف في الدولة والمجتمع والقوى الفاعلة فيه من قطاع خاص ومجتمع مدني وأفراد ونخب، كونها نتيجة لهذه التفاعلات والتغيرات، السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والحضاريّة، والثقافيّة. [6]

– التنظيم: التنمية المحلية عملية منظمة ومنهجيّة، أي إنّها تخطيط وبديل من مجموعة بدائل وإختيار منهجيّ للغايات والوسائل من خلال التقييم الرشيد للأحوال والظروف البيئيّة التي تحيط بأيّ قطاع كما أنها هادفة فالتنمية المحلية عملية هادفة، حيث تسخر الموارد المتاحة، وتبذل أقصى الجهود الكفيلة باستغلالها، وتسعى إلى استغلال الفرص المتاحة للحصول على موارد أخرى تُسرع من تحقيق نتائج فعّالة في التنمية.

3.2.مهام وظائف التنمية المحلية: تقوم التنمية المحلية بمجموعة من المهام والوظائف والتي من أهمها:

– التنسيق والتعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي: كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

– تجسيد اللامركزية في التسيير والتقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.

– تفعيل دور المشاركة الشعبية: من خلال آليات العمل التطوعي التضامني إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم[7].

4.2. أنوع من التنمية المحلية: هناك مجموعة من الأنواع الخاصة بالتنية المحلية وهي:

أ – التنمية المحلية الداخلية: وتهدف إلى إستغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلا ع محلي.

ب – التنمية المحلية القائمة على التضامن: نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.

ج – التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي. وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات

3. المحور الثاني: دور الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمار المحلي

1.3. مجالات إسهام الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمار: يمكن للجماعات المحلية خاصة الولاية بمصالحها المختصة من خلال آليات المرافقة و الدعم وتسهيل العمل الإستثماري، أن تشجع الإستثمار المحلي في المجالات التي تحقق الحركية التنموية للإقليم المحلي وتخلق الثروة المحلية ففي:

– المجال الزراعي والفلاحي: تعمل الجماعات المحلية على تزويد المستثمرات الفلاحية بالكهرباء وتساعدهم في شق الطرق وسهيل المواصلات من وإلى المستثمرة إضافة إلى دعم تربية المواشي والأبقار بتوفير البيطرة والمساعدة على مكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية المتنقلة، والمساعدة في إنشاء مستودعات تربية الدواجن، عبر تخصيص الأوعية العقارية لمثل هذا النوع من النشاط، إضافة إلى العمل على توفير الضروريات من ماء وغاز وكهرباء لهذا النوع من النشاط الإستثماري، مثله مثل أحواض تربية الأسماك[8]،

إضافة إلى هذا الدعم يمكن للجماعات المحلية خاصة الولاية كجهاز إداري ومن خلال مصالحها المختصة (المصالح الفلاحية) أن تعمل على إستثمارإستصلاح الأراضي، وتوزيعها وتنظيمها وترقيتها بتوفير الضروريات بقصد الرفع من الإنتاج مع العمل على مراقبة الإنتاج الزراعي.

– أما في المجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتعمل الجماعات المحلية على دعم المقاولاتية الصغيرة، من خلال تشجيع الشباب على خلق مؤسسات صغيرة خاصة بالمحافظة على البيئة وتنظيف المحيط، أو مؤسسات تعنى بالتشجير وخلق الفضاءات الخضراء، كما أن هناك الكثير من المؤسسات الإنشائية الصغيرة التي توكل لها مهام إنجاز المشاريع البلدية الصغيرة كالحفاظ على حوافي الطرقات الولائية، وإنشاء أسوار المؤسسات التربوية الإبتدائية أو دهن وتزيين أرصفة الطرقات والساحات العمومية، وغيرها من المشاريع المسندة للشباب في إطار دعم المقاولاتية الصغيرة[9]،

إن هده المشاريع وعلى بساطتها كان لها الصدى الكبير من خلال الإقبال الكبير للشباب على الإنخراط فيها كمقاولاتية صغيرة، حيث أخذت تسميات عديدة منها مشاريع الجزائر البيضاء ومشاريع الفضاء الأخضر وغيرها من الخطط والبرامج التي ساهمت بشكل كبير في إحداث حركية إقتصادية في الكثير من البلديات عبر الوطن، فبالنظر إلى النشرات الإعلامية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار رقم 29/27-32/30. من 2014 إلى 2018 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة ذات النشاط المقاولاتي تطورت من 26527 سنة 2014 إلى 80945 مؤسسة أو شركة مقاولاتية صغيرة ذات نشاط بلدي في سنة 2018[10]

– أما في ما يخص الجانب الصناعي والحرفي: فيمكن للجماعات المحلية أن تعمل على دعم ورشات التصنيع الصغيرة والمتوسطة مثل ورشات النجارة والألمنيوم وتحويل البلاستيك، ودعم النشاطات الحرفية كالميكانيك والسباكة والبناء وغيرها من الحرف المنتجة للثروة المحلية، عبر جملة من الإجراءات، لعل أهمها توفير المحلات الخاصة بهذه الأنشطة وهذا ما تجلى في المحلات البلدية، أو من خلال توفير القروض اللازمة لدعم هذه الأنشطة أو من خلال توفير الضروريات لها كالماء والكهرباء والغاز، إضافة إلى المساعدة من خلال جدولة الضرائب[11]

– أما ما تعلق بالمجال الخدمي: ففيه يتم دعم المؤسسات التي تعنى بالسياحة والحرف التقليدية بتنظيم التظاهرات والمعارض بقصد التعريف بالمنطقة وبما ينتجه شبابها من حرف ومواهب، إضافة إلى دعم الشباب في مجال خلق النشاطات الخدمية والتجارية كحراسة السيارات وتجارة المستلزمات للتخييم والتنزه في الشواطئ والحمامات المعدنية وغيرها من النشاطات التي تخلق فرص عمل، أو عن طريق دعم نشاطات المجتمع المدني التضامنية الخيرية خاصة منها الموجهة للمرضى والمسنين والفقراء وغيرهم من فئات المجتمع الهشة.

4. المحور الثالث: دور الإستثمار المحلي في خلق الثروة وتحقيق التنمية المحلية

1.4.مساهمة الإستثمار المحلي في خلق الثروة المحلية: مما لاشك فيه أن للإستثمار المحلي دور كبير في خلق الثروة في البيئة المحلية، خاصة منه المباشر الذي يعمل على إستحداث وخلق شركات ومؤسسات قارة في البيئة المحلية المتمثلة في البلديات، حيث تساهم المقاولاتية التي إستحدثتها البلديات في تشجيل الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تعنى بنظافة المحيط أو التشجيير أو تزيين الساحات العمومية أو حتى إنشاء الطرقات الفرعية والعمارات وأسوار المدارس الإبتدائية، وغيرها من النشاطات المقاولاتية الهادفة لخلق حركية إقتصادية، والتي تعمل على إمتصاص البطالة في المجتمعات المحلية، كما أن مجال الإستثمار المحلي لا يقتصر فقط على مجال المقاولاتية بل يتعداه إلى مجالات أخرى أكثر فاعلية كالمساعدة على إنشاء المؤسسات الصناعية والزراعية الصغيرة، فالكثير من البلديات التي ساهمت في دعم الشباب في مجال إستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تهتم بجمع وتحويل النفايات المنزلية وإعادة تدويرها وإرجاعها لمادتها الأولية، كالبلاستيك والحديد والنحاس والألمنيوم وغيرها من المواد القابلة للتدوير وكمثال عن ذالك المشاريع البلدية المسطرة من قبل بلديات ولاية وهران من 2019 وإلى 2016، حيث تم إحصاء أكثر من 536 مؤسسة تعمل على جمع النفايات وفصلها وإعادة تدويرها، كانت النسبة الأكبر منها في بلدية آرزيو ب 241 مؤسسة صغيرة[12].

كما عملت بعض البلديات على دعم الشباب في مجال الصناعة التقليدية الحرفية، والمثال هنا ما تقوم به بلدية غرداية من دعم الشباب في إنشاء مؤسسات حرفية صغيرة تهتم بالصناعة التقليدية كصناعة الفخار والزرابي واللباس التقليدي، ونفس الحال مع بلدية بوسعادة حيث سطرت برنامج في عهدة المجلس الشعبي البلدي من 2012 إلى 2017 في دعم الشباب الحرفي من خلال تحفيزه على تطوير مؤسساتهم الحرفية، ومساعدتهم على ترويج سلعهم عبر المعارض المهراجانات واللقاءات الوطنية[13].

إن دور الإستثمار المحلي في خلق الثروة المحلية، لا يقتصر فقط على الجوانب والمجالات الصناعية الحرفية، فقد يتعداه إلى مجالات أخرى زراعية وفلاحية وحتى خدمية، والمثال هنا ما تقوم به الكثير من البلديات خاصة في الولايات الفلاحية من دعم الشباب في إنشاء مراكز لجمع وتخزين الخضر والفواكه، حيث تعمل البلديات على توفير العقار اللازم لمثل هذا النوع من النشاط إضافة إلى تزويده بالماء والكهرباء والغاز والطرق،

كما تعمل البلديات على إنشاء وتطوير أسواق الجملة والتجزئة بقصد خلق الحركية الإقتصادية اللازمة لإحداث الثروة المحلية، كما تعمل البلديات من خلال آليات الإستثمارفي القطاع الفلاحي على دعم المشاريع الخاصة بتربية الدواجن والأسماك أو بتنظيم الرعي وتوفير البيطرة اللازمة لهذا النوع من النشاطات الفلاحية، مما يساعد على إحداث تنمية محلية وفق عملية تفاعلية قائمة بين الإستثمار المحلي وخلق الثروة [13].

2.4. دور الإستثمار المحلي في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة: يساهم الإستثمار المحلي في خلق العديد من مناصب الشغل والحد من البطالة بشكل كبير من خلال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لأهمية الإسثمار، ولما له من مساهمة في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، عملت الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إرساء العديد من الآليات وإنشاء العديد من الصناديق، واستحداث العديد من صيغ التمويل المساعدة على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعل من أبرزها :

– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وكنتيجة لهذه السياسة الهادفة لدعم الإستثمار المحلي من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ بداية نشاطه الموجه إلى الشباب حاملي المشاريع سنة 2004 وإلى سنة 2013، 129814 مشروع، توفر مجموع المشاريع الممولة أكثر من ربع مليون منصب شغل أي 266871 منصب شغل، هذه الإحصائيات بينتها وزارة الصناعة والمناجم، من خلال نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، الصادرة في ماي 2016[14]، كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): توزيع المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط الإقتصادي (2004– 2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة	القيمة المالية دج
الفلاحة	14 188	10,93	34 522	53 423,17
الحرف	9 870	7,60	26 078	29 489,45
الصناعات الصغيرة	7 599	5,85	24 568	29 762,93
الهيدروليك	307	0,23	1 065	2 163,79
الصناعة	9 821	7,56	28 653	42 582,39
الصيانة	737	0,57	1 779	2 024,30
الصيد	355	0,27	1 293	2 393,77
المهن الحرة	711	0,55	1 541	2 380,95
الخدمات	28 252	21,76	59 316	99 366,74
نقل البضائع	45 793	35,27	69 597	118 163,54
نقل المسافرين	12 181	9,38	18 459	28 799,73
المجموع	129 814	100	266 870	410 550,76

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، ماي 2016، ص 25.

أما عن عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصل عدد المشاريع الممولة منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1997 إلى غاية سنة 2015، 356718 مشروع، توفر مجموع المشاريع الممولة 855498 منصب شغل، هذا مابينته أيضا وزارة الصناعة والمناجم،في نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، ماي 2016[15]، كما هو مبين في الجدول الثاني أدناه :

الجدول رقم (2): توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط الإقتصادي خلال الفترة (1997–2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة
الخدمات	103 401	28,98	241 241
نقل البضائع	56 531	15,85	96 241
الفلاحة	50 042	14,03	119 801

الحرف	42 302	11,86	124 937
البناء والاشغال العمومية	30 616	8,58	90 936
الصناعة	22 481	6,30	66 925
نقل المسافرين	18 984	5,32	43 677
نقل التبريد	13 382	3,75	24 128
المهن الحرة	8 740	2,45	19 911
الصيانة	8 605	2,41	20 277
الصيد	1 094	0,31	5 415
الهيدروليك	540	0,15	2 009
المجموع	356 718	100	855 498

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، ماي 2016، ص 25.

أما عن عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**ANDI** : فتشير آخر الإحصائيات أن عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ بداية نشاطها سنة 2002 إلى غاية سنة 2013، وصل إلى 53207 مشروع، بقيمة مالية إجمالية11213572 مليون دينار جزائري، ونتج عنها توفير853409 منصب شغل[16]

الجدول رقم (3): تطور عدد المشاريع المصرح بها في إطار ANDI حسب قطاع النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2002–2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب الشغل
الزراعة	1 218	2,02	52 366
البناء	11 290	18,74	245 911
الصناعة	9 231	15,32	388 219
الصحة	809	1,34	19 105
النقل	30 669	50,91	158 016
السياحة	789	1,31	54 862
الخدمات	6 226	10,34	107 089
التجارة	2	0,00	4 100
الاتصالات	5	0,01	4 348
المجموع	60 239	100	1 034 016

المصدر: من إعداد: بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة، عناني ساسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، عن منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015، على الموقع www.andi.dz

وكقراءة لما جاء في هذه الجداول من بيانات نستنتج أن للإستثمار المحلي دور كبير في تفعيل دور الجماعات المحلية التنموي من خلال خلق الثروة المحلية، والحد من البطالة وتحريك عجلة الإقتصاد الوطني على الأقل في أبعاده المحلية وذلك عبر دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والنشاط، في كل المجالات سواءا كانت خدمية أو صناعية أو زراعية فلاحية[17].

فالملاحظ أن سياسة الدولة في الإسكان بداية من سنة 2007 وإلى غاية 2014 والإنفتاح الكبير الذي جعل من الجزائر ورشة كبيرة لإنشاء العمارات والجامعات والمستشفيات وغيرها من المشاريع، قد إنعكس بشكل كبير على التنمية المحلية وتطور المقاولاتية

وخلق الآلاف من مناصب الشغل، كما ساهم هذا الإنفتاح في رواج العديد من النشاطات الخدمية المرافقة لرواج الإسكان كالمكاتب الهندسية ومحلات الأكل والمقاهي وغيرها من الخدمات المرافقة للإستقطاب العمالي.

5. المحور الرابع: الصعوبات والتحديات التي تواجه دور الجماعات المحلية في تشجيع الإستثمار المحلي في الجزائر

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر جملة من المشاكل الهيكلية والوظيفية التي تحد من نشاطها في مجال خلق الثروة المحلية وتشجيع الإستثمارالمحلي، لعل من أبرز هذه المشاكل ما تعلق ب:

1.5. مشاكل داخلية مرتبطة بالجماعات المحلية: حيث يلاحظ على الجماعات المحلية في الجزائر خاصة المجالس الشعبية المنتخبة سواءا كانت بلدية أولائية رواج حالات الإنسداد والصراعات الداخلية فيها لإعتبارات شخصية وحزبية وعروشية وغيرها من الصراعات، إضافة إلى ضعف المستوى العلمي والمعرفي للمنتخبين المحليين، نتيجة قلة التأهيل والتدريب والتكوين لمنتسبي الجماعات المحلية، حيث يلاحظ على المنتخبين المحليين ضعف المستوى الدراسي، هذا ما ينعكس سلبا على خلق فرص الإستثمار في الأقاليم المحلية، دون أن ننسى المشاكل الأخرى كالبيروقراطية الإدارية والمحسوبية والفساد بكل أشكاله، والذى أضحى السمة البارزة في التسيير المحلي[18].

هذه السلبيات وغيرها من السلبيات كندرة التخطيط و والإستشراف وخلق الحلول، إضافة إلى الشخصانية واللامبالات بمستقبل الإقليم المحلي بالنسبة لمسؤولي الجماعات المحلية، إضافة إلى فشل الكثير من المستثمرين المحليين ممن إستفاد من برامج دعم تشغيل الشباب المختلفة، كل هذا أضعف من قدرة تطوير الإستثمار المحلي وجعل منه غاية لدى الكثير من الشباب للإسترزاق أكثر منه وسيلة لإحداث الثروة المحلية المنشودة[19]. فعلى سبيل المثال تم تسجيل سنة 2014 أكثر من 23000 مستفيد من دعم تشغيل الشباب على المستوى الوطني، بمعدل سنتين من تاريخ الإستفادة غير أن من إلتزم حقيقة بتسديد الدين المستحق لم يتعدى 18% أي حوالي 4000 مستفيد بفقط، مما يطرح تساؤلات كبرى حول جدوى ومستقبل هذه السياسة.

2.5. مشاكل خارجة عن الجماعات المحلية (عراقيل من المركز): يمكن ملاحظة أن أكبر سلبية تواجه تشجيع الإستثمار المحلي في الأقاليم المحلية هو الوصاية على الجماعات المحلية، وتداخل الصلاحيات بين الولاية من جهة والمركزية الإدارية من جهة أخرى، إذ نجد أن أهم المشاريع الكبرى تكون بتخطيط وتنفيذ السلطات العليا في الدولة على إقليم محلي دون مراعات خصوصية الإقليم، كما أن بعض المشاريع المحلية لا تلقى الدعم ولا المساندة من السلطات المركزية، وقد تتسبب في عرقلة الإستثمارات الواعدة للشباب المحلي بحجج عديدة ومختلفة، إضافة إلى نقص القوانين والسياسات المحفزة على خلق الثروة المحلية بالإبتكارات والإستثمارات محلية[20]،

كما أن مرور الجزائر بفترة التقشف وقلة المخصصات المالية للجماعات المحلية وللصناديق الخاصة بتمويل المشاريع الشبابية في إطار دعم تشغيل الشباب، أثر سلبا على مشاريع دعم الإستثمار، إضافة إلى أن الكثير من المشاريع كما سبق الذكر لم تكلل بالنجاح وجعل منها عالة على مالية الدولة.

كل هذه السلبيات وغيرها رهنت مستقبل الإستثمار والتنمية في الجماعات المحلية خاصة النائية والفقيرة منها، ويحد من فرص خلق الثروة المحلية التي تساهم في تنمية المجتماعات المحلية بتوفير الضروريات من العيش الكريم[21].

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن التنمية المحلية تعتبر التحدي الكبير للدولة والمجتمع في الجزائر، فهي أساس وجود الجماعات المحلية وهدفها الأساسي عبر توفير الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين. فالتنمية المحلية كانت ولازالت في مقدمة أهداف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، والمتتبع للمسار التنموي الجزائري يلاحظ أنه مر بعدة تغيرات وتحولات كانت تهدف لتحسين مستوى العيش وتحقيق الرفاهية عبر تكريس العدالة الإجتماعية، وبما أن المعضلة التنموية كانت تتجسد في تذبذب التمويل والإعتماد على الإيرادات

الريعية، سعت الجزائر إلى إعادة النظر في تمويل الجماعات المحلية، من خلال دعم الإستثمار المحلي بخلق مؤسسات إنتاجية صغيرة ومتوسطة، في مجالات شتى صناعية وحرفية وزراعية ومقاولاتية وحتى سياحية، تستوعب الشباب وتخلق الثروة والتنوع في المنتجات وتخرجها من الإعتماد على المصدر الريعي الذي أضعف دور الجماعات المحلية في تلبية متطلبات المجتمع المتزايدة،لهذا سعت الجزائر لإيجاد آليات تمكن من خلالها خلق الثروة وإحداث التنمية عبر تشجيع الإستثمار المحلي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تشغيل الشباب وفق برامج ومشاريع إنتاجية ممولة.

لكن وبالرغم من كل هذه الإجراءات والتحفيزات التي إتخذتها الجزائر لتفعيل النشاط المقاولاتي وتشجيع الإستثمار المحلي قصد تحقيق التنمية المحلية، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب و تبقى نتائجها متواضعة لا ترقى لتحقيق الثروة المحلية وفق ماهو مخطط له، هذا ما يضعها أمام تحديات جمّة للخروج من الاقتصاد الريعي الذي أصبح مهددا لإستقرار أداء الجماعات المحلية في ظل إنخفاض أسعار البترول.

التوصيات ومقترحات الحل:

– ضرورة إعادة الإعتبار لطرق وآليات الدعم من خلال التتبع الدقيق لسير المرشحين للإستفادة وكذا الجدوى من مشاريعهه.

المرافقة الميدانية للمستفيدين من الدعم والمستثمرين الممولين

– ضرورة خلق جان للتخطيط و والإستشراف وإيجاد الحلول الضرورة لخلق الثروة المحلية،

– ضرورة تأهيل وتدريب النتخبين المحليين وفق برامج التسيير الحديث في دورات تكوينية أكاديمية

– ضرورة حل الخلافات والإنسدادات داخل المجالس المحلية البلدية والولائية بما يخدم مصلحة الإقليم المحلي

– إعادة النظر في قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12 وتحديثه بصلاحيات أوسع في مجال دعم الإستثمار للولات ورؤساء الدوائر

– من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية التنموي و مواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة وتحقيق التنمية المحلية يجب تشجيع الأفراد على المشاركة وفق برامج عمل تطوعية تضامنية

– ضرورة دإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج التنمية المحلية

الإستثمار المحلي وإنشاء مؤسساتهم الإنتاجية والخدمية الخاصة، وخلق الثروة المحلية، من هنا تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في تقييم واقع وأثر هذه السياسة على تحقيق التنمية المحلية، والمساهمة في خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

– ضرورة الربط ومساهمة الإستثمار المحلي في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال أدوار الجماعات المحلية، وتسليط الضوء على قدرات الإستثمار المحلي الخاص في خلق الثروة المحلية، ومعرفة مدى مساهمته في رفع المؤشرات الاقتصادية للجزائر قصد تحقيق التنمية.

المراجع:

1. عبد الهادي جوهري،أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر،(دراسات في التنمية الاجتماعية) مدخل إسلامي ، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث الأزاريط، 2004ة، ص ص، 7، 8، 9
2. إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين " مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية " مجلة العمل العربية، العدد84 مايو /آيار – أغسطس / آب 2008 ، بيروت، ص42
3. عبد الكريم دكروب، " التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية " مجلة دراسات عربية العدد(41) فبراير،1 .2007 ص 33 34،
4. سماعيل قيرة، علي غربي، في سيسيولوجية التنمية . الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2001 ، ص 112

5. عبدالحق فراحي، دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من مقاولات البناء والتشييد، أطروحة ماجيستير، جامعة سيدي بلعباس، 2011، ص 173.

6. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53,GENEVE, 1953), pp 48-49.l'office national des statistiques ,l'emploi et le chômage, (données statistiques, nr226, éditions ONS), algerie, 2005.

7. أحمد جاد الخير: التنمية المحلية المقومات وسبل التحقيق. مجلة التنمية والاقتصاد2013 ،المجلد 4، عدد 11. ص. 109.

8. عبد الرحمان حسن حمدي، الإديولوجية والتنمية في إفريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتترانيا . الطبعة الأولى القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة1991 ص14و15

9. من إعداد: بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة، عناني ساسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، عن منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015،

10. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، ماي 2016، ص 25.

11. كمال فارسي ، أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة بالجزائر، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، أيام 25/24 فيفري 2015 ص 74

12. وزارة الصناعة والمناجم، نفس المرجع السابق

13. United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008 (pdf) بدون ترقيم

14. من إعداد: بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة، عناني ساسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، عن منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2015، على الموقع www.andi.dz

15. أحمد جاد الخير: المرجع السابق، ص 107

16. وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 28، ماي 2016، ص 25.

17. بن يحي أمين: الجماعات المحلية في الجزائر ومعضلة التسيير" تحدي التنمية" مجلة آفاق سياسية، العدد 5 جامعة المنار، تونس 2016 ص 24

18. conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement locale , Alger , 2004 p32

19. كوثر غربي، وفايزة عماري: اللمعوقات القانونية لأدوار الجماعات المحلية التنموية، ورقة بحث في المدرسة الوطنية للإدارة، الموسم الجامعي 2012/2011 ص ص 54/52

20. عبدالرؤف جلولي: الإستثمار وخلق الثروة في الإقتصاد الجزائري " بين الواقع والمأمول" مجلة دراسات في الإقتصاد التطبيقي، المجلد 5 العدد 13 جامعة سوق أهراس، 2010 ص 53

21. عبدالرؤوف جلولي: المرجع نفسه ص 55